## ● أخبار قصيرة

### محكمة في بروكسل تأمر «إقليم الفلمنك» بوقف نقل العتاد العسكري لكيان العدو

كشفت منظمات سلام وحقوق إنسان عن أنّ شحنة كانت متوقّفة في ميناء «أنتويرب - بروج» في شمال بلجيكا ضمّت «محامل أسطوانية» دقيقة تُستخدم في أنظمة نقل الحركة لدبابات «ميركافا» ومركبات «نمر» للجيش الصهيوني.
وأمرت محكمة في بروكسل، يوم الخميس ١٧ تموز/يوليو ٢٠٢٥، حكومة إقليم الفلمنك بوقف جميع عمليات نقل العتاد العسكري إلى كيان العدو الصهيوني، وفق ما ذكرت وكالة الأنباء البلجيكية.
ويوجد في هذه المنطقة أحد أكبر موانئ أوروبا، وهو ميناء «أنتويرب - بروج» في شمال بلجيكا، والذي استضاف، مطلع الشهر نفسه، شحنة من المكوّنات المستخدمة في صناعة دبابات ومركبات عسكرية «إسرائيلية».
وكشف تحالف يضم منظمات سلام وحقوق إنسان، مطلع الشهر ذاته، عن أنّ الشحنة المتوقّفة في رصيف «دور خانك» داخل الميناء تحتوي على «محامل أسطوانية» دقيقة تُستخدم في أنظمة نقل الحركة لدبابات «ميركافا» ومركبات «نمر» المدرّعة، وقد صُنعت في فرنسا من قِبَل شركة «تِمْكِن» (Timken) الأميركية، ويتم شحنها إلى مصنع «أشوت عسقلان» «الإسرائيلي» المتعاقد مع جيش الاحتلال.

### مجموعة العشرين تقترب من التوصل لاتفاق رغم التوترات بشأن الرسوم الأميركية

اقترب وزراء مالية دول مجموعة «العشرين» من الاتفاق على موقف مشترك بشأن التجارة وغيرها من التحديات العالمية، يوم الجمعة، وهو ما سيكون الأول منذ فوز دونالد ترامب، في الانتخابات وحرب الرسوم الجمركية.
ووفقاً لوكالة «رويترز»، فإن التوصل إلى اتفاق الآن في مدينة ديربان الساحلية في جنوب أفريقيا، من شأنه أن يُعتبر إنجازاً بالرغم من أن بيانات مجموعة العشرين غير ملزمة وأن صياغتها الدقيقة غير واضحة. وقال رئيس الاستراتيجية والتحليل والبحث في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا، ريموند جيلبين، الجمعة: «لا أعتقد أن الأمر سريّ. لم يصدر بعد، ولكن سيصدر بيان رسمي». بدوره، قال وزير المالية الكندي، فرانسوا فيليب شامبين، في وقت متأخر من يوم الخميس، إنه «متفائل بحذر» بشأن صدور بيان ختامي عن الاجتماع. فيما أعرب مسؤول من دولة أخرى في مجموعة العشرين، طلب عدم الكشف عن هويته، عن تفاؤل مماثل.

إفريقيا تنتفض؛

# من باريس إلى دكار.. نهاية «فرانس أفريك» وبداية السيادة الإفريقية

**الوفاق/** في السابع عشر من شهر يوليو/ تموز ٢٠٢٥، شهدت العاصمة السنغالية دكار لحظة تاريخية لم تكن مجرد حدث عسكري، بل كانت إعلاناً صامتاً عن نهاية فصل طويل من النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا. في مراسم رسمية حضرها كبار القادة العسكريين من الجانبين، سلّمت فرنسا آخر قواعدها العسكرية في السنغال، منهية بذلك وجوداً دام أكثر من ستة عقود، منذ استقلال البلاد عام ١٩٦٠. لم تكن هذه مجرد مراسم بروتوكولية، بل كانت إعلاناً صريحاً بانتهاء فصل طويل من النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا، فصلٌ بدأ مع الاستعمار ولم ينتهِ فعلياً مع الاستقلال، بل استمر متخفياً تحت عباءة التعاون العسكري والشراكة الأمنية.
الجنرال مبايي سيسي، رئيس أركان القوات المسلحة السنغالية، وقف إلى جانب الجنرال باسكال ياني، قائد الجيش الفرنسي في إفريقيا، في مشهدٍ رمزي يعكس تحوّلاً عميقاً في العلاقات الإفريقية-الفرنسية. ومع مغادرة آخر ٣٥٠ جندياً فرنسياً، أُسدل الستار على وجود عسكري بدأ منذ استقلال السنغال عام ١٩٦٠، واستمر كأداة للنفوذ الفرنسي في المنطقة.
لكن هذا الانسحاب لا يُقرأ فقط من زاوية الجغرافيا العسكرية، بل من منظور تاريخي وسياسي واقتصادي، يكشف عن عقود من الاستغلال، الهيمنة، وسرقة الثروات الإفريقية تحت غطاء التعاون الأمني. فما الذي يعنيه هذا الانسحاب؟ ولماذا يُعدّ لحظة فاصلة في تاريخ غرب إفريقيا؟ ومن سيملأ الفراغ الذي خلّفته فرنسا؟

### من الاستعمار إلى «الشراكة العسكرية»

عندما نالت السنغال استقلالها عام ١٩٦٠، لم تغادر فرنسا فعلياً. صحيح أن العلم الفرنسي لم يعد يرفرف فوق المباني الحكومية، لكن الجنود الفرنسيين بقوا، والقواعد العسكرية استمرت في العمل، والقرارات السيادية كانت تُتخذ غالباً بالتنسيق مع باريس. القاعدة العسكرية في دكار كانت واحدة من أبرز رموز هذا النفوذ، حيث تمركز فيها مئات الجنود الفرنسيين تحت ذريعة «الشراكة العسكرية العملياتية».
هذه الشراكة، التي روّجت لها فرنسا باعتبارها دعماً للأمن والاستقرار، كانت في الواقع وسيلة لضمان استمرار السيطرة على مفاصل القرار العسكري في السنغال، وللحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في غرب أفريقيا. فوجود القوات الفرنسية لم يكن فقط لحماية السنغال من التهديدات، بل لحماية المصالح الفرنسية من أي تغيّر سياسي قد يهدد نفوذها.

### الهيمنة المقنّعة وسرقة الثروات

الوجود العسكري الفرنسي في السنغال وغرب إفريقيا لم يكن بريئاً. بل كان جزءاً من منظومة استعمارية جديدة تُعرف بـ«فرانس أفريك»، وهي شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أبقت فرنسا متحكمة في مستعمراتها السابقة. هذه الهيمنة المقنّعة تجلّت في عدة مظاهر:

### السيطرة على الموارد الطبيعية

فرنسا لم تكن مجرد ضيف عسكري، بل كانت مستفيداً اقتصادياً من ثروات إفريقيا. من الفوسفات في السنغال إلى الذهب في مالي، ومن اليورانيوم في النيجر إلى النفط في تشاد، كانت الشركات الفرنسية تحظى بامتيازات ضخمة، غالباً على حساب الشعوب المحلية. هذه الثروات كانت تُستخرج وتُنقل إلى أوروبا، بينما بقيت المجتمعات الإفريقية تعاني من الفقر والتهميش.

### دعم الأنظمة الاستبدادية

الوجود العسكري الفرنسي غالباً ما ارتبط بدعم أنظمة غير ديمقراطية في المنطقة. ففي حالات كثيرة، تدخلت فرنسا عسكرياً لحماية رؤساء موالين لها، أو لقمع حركات شعبية تطالب بالتحرر الحقيقي. هذا التدخل ساهم في إطالة عمر أنظمة فاسدة، وأعاق تطور الديمقراطية في غرب إفريقيا.

### إضعاف السيادة الوطنية

وجود قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي الوطنية يُعدّ انتقاصاً من السيادة. ففي حالات كثيرة، كانت القرارات الأمنية تُتخذ في باريس قبل أن تُنفذ في دكار أو باماكو. هذا الوضع خلق حالة من التبعية، وجعل من الصعب على الدول الإفريقية بناء جيوش وطنية قوية ومستقلة.

### فرنسا.. سلسلة من الانهيارات الاستراتيجية

لم يكن انسحاب فرنسا من السنغال حدثاً معزولاً، بل جاء في سياق سلسلة من الانسحابات بدأت منذ عام ٢٠٢٢، وشملت مالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد والغابون. في كل من هذه الدول، واجهت فرنسا تحديات متزايدة، سواء من الحكومات الجديدة التي جاءت بعد انقلابات عسكرية، أو من الحركات الشعبية المناهضة للوجود الأجنبي. في مالي، على سبيل المثال، تم طرد القوات الفرنسية بعد توتر سياسي مع الحكومة العسكرية، التي اتجهت نحو تعزيز علاقاتها مع روسيا. وفي بوركينا فاسو والنيجر، تصاعدت الاحتجاجات الشعبية ضد فرنسا، متهمةً إياها بالفشل في مكافحة الإرهاب، وبالتدخل في الشؤون الداخلية. أمّا في تشاد والغابون، فقد تم تحويل القواعد الفرنسية إلى «معسكرات مشتركة» تركز على التدريب، بدلاً من العمليات العسكرية المباشرة.
هذا الانسحاب الجماعي يعكس تحولاً استراتيجياً في السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا، إذ لم تعد باريس قادرة على الحفاظ على وجود عسكري دائم في بيئة سياسية وشعبية متغيرة، تطالب بالسيادة الكاملة، وبإعادة تعريف العلاقات الدولية بعيداً عن الإرث الاستعماري.

### إفريقيا تعيد رسم خارطة تحالفاتها

انسحاب فرنسا من السنغال ومن دول أخرى في غرب إفريقيا لا يمكن فهمه بمعزل عن التحولات الجيوسياسية الكبرى التي تشهدها القارة. فإفريقيا اليوم لم تعد ساحة نفوذ حصري للقوى الاستعمارية السابقة، بل أصبحت مجالاً لتنافس دولي متعدد الأقطاب، يشمل الصين وروسيا وتركيا. روسيا، عبر مجموعة فاغنر، دخلت في شراكات أمنية مع عدة دول، بينما تركز الصين على الاستثمار والبنية التحتية. هذه القوى تقدم نفسها كبديل لفرنسا، وتُعد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهو ما يلقى قبولاً متزايداً في إفريقيا.
وكذلك يبرز التعاون الإفريقي-الإفريقي بدلاً من الاعتماد على القوى الخارجية، بدأت دول غرب إفريقيا تبحث عن آليات للتعاون الأمني فيما بينها. منظمات مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) يمكن أن تلعب دوراً محورياً في هذا التحول، عبر إنشاء قوات مشتركة، وتبادل الخبرات.

**انسحاب فرنسا من السنغال ودول أخرى في غرب إفريقيا لا يمكن فهمه بمعزل عن التحولات الجيوسياسية الكبرى التي تشهدها القارة. فأفريقيا اليوم لم تعد ساحة نفوذ حصري للقوى الاستعمارية السابقة، بل أصبح التنافس متعدد الأقطاب، يشمل الصين وروسيا**

### نحو استقلال حقيقي وسيادة كاملة

انسحاب الجيش الفرنسي من السنغال ليس مجرد حدث عسكري، بل لحظة رمزية تعكس تحوّلاً عميقاً في الوعي الإفريقي. إنه إعلان عن نهاية مرحلة من الهيمنة، وبداية لمرحلة جديدة من التحرر والسيادة. لكن هذا التحول لا يكتمل بمجرد مغادرة الجنود، بل يتطلب بناء مؤسسات قوية، وتعزيز الديمقراطية، واستعادة الثروات المنهوبة.
السنغال، ومعها دول غرب إفريقيا، تقف اليوم على أعتاب مستقبل جديد. مستقبلٌ لا تُرسم ملامحه في باريس، بل في دكار، وباماكو، ونيامي. مستقبلٌ يُبنى بإرادة الشعوب، وبعقول أبنائها، وبقوة جيوشها الوطنية. لقد انتهت حقبة «فرانس أفريك»، وبدأت حقبة «إفريقيا للأفارقة».

## تبرعات بريطانية لمستوطنات غير قانونية في الضفة الغربية تثير جدلاً واسعاً

كشفت صحيفة «الغارديان» البريطانية، عن تورّط جمعيتين خيريتين بريطانيتين في تمويل مستوطنة صهيونية غير قانونية في الضفة الغربية، ما أثار انتقادات حادّة لهيئة تنظيم الجمعيات الخيرية في المملكة المتحدة، بعد موافقتها على تحويل نحو ٥,٧ ملايين جنيه إسترليني أي نحو (٧,٤ ملايين دولار أميركي) لصالح المدرسة الثانوية في مستوطنة «سوسيا».
وأظهرت وثائق حصلت عليها «الغارديان» أنّ مؤسسة «كاسنر الخيرية» (KCT)، عبر جمعية وسيطة هي «UK Toremet»، حوّلت الأموال لمدرسة «بني عكيفا يشيفا» الثانوية الواقعة داخل مستوطنة «سوسيا»، التي تُعدّ غير قانونية بموجب القانون الدولي وتقع على أراضٍ فلسطينية محتلة.
وقد أدّت هذه التبرّعات إلى زيادة كبيرة في ميزانية المدرسة، ما سمح بارتفاع عدد الموظفين والطلاب، وبتوسّع سكاني ملحوظ داخل المستوطنة. وقال الخبير بشؤون الاستيطان، درور إتكيس إنّ المدرسة «أصبحت على الأرجح أكبر مصدر للتوظيف في سوسيا، وهي عنصر محوري في وجود المستوطنة بالكامل».
وأثار الكشف عن هذه التبرعات موجة غضب داخل الأوساط السياسية البريطانية، خصوصاً مع ارتباط التمويل بمصادر خاضعة للإعفاء الضريبي، ما يعني أنّ دافعي الضرائب البريطانيين ساهموا بشكلٍ غير مباشر في دعم مشروع استيطاني غير قانوني.
وقالت وزيرة الدولة السابقة ورئيسة حزب المحافظين السابقة، سعيدة وارسي: «من المروّع أن يشارك أيّ بريطاني في تمويل مستوطنات غير قانونية على أراضٍ محتلة، والأسوأ أن يكون هذا التمويل مدعوماً منا جميعاً كدافعي ضرائب».
وأضافت: «أنا واثقة أنّ الغالبية في وستمنستر تشاركني الغضب من موافقة هيئة المؤسسات الخيرية على هذه التبرعات. يجب اتخاذ إجراءات فورية لمنع المستوطنات غير القانونية من الاستفادة من الأموال الخيرية».

## ميدفيديف يطالب بتوجيه ضربات وقائية ضد الغرب «إذا لزم الأمر»

طالب نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، الرئيس الروسي السابق، ديمتري ميدفيديف، بتوجيه «ضربات وقائية» ضد الغرب «إذا لزم الأمر»، منبّهًا إلى أنّ «موسكو تتعرّض لحرب واسعة النطاق يشنّها الغرب».
ونقلت وكالة «تاس» الروسية الرسمية للأنباء عن ميدفيديف قوله، الخميس ١٧ تموز/يوليو ٢٠٢٥، إنّ «موسكو يجب أنْ ترد بشكلٍ كامل على الحرب التي يشنّها الغرب».
في المقابل، رفض ميدفيديف تصريحات مسؤولين غربيين، تفيد بأنّ روسيا يمكن أنْ تهاجم أوروبا، ووصفها بأنّها «محض هراء»، قائلًا: «أذكركم بأنّ رئيسنا قال بشكل لا لُبْسَ فيه، إنّ روسيا ليست لديها أيّ نية لمحاربة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو مهاجمة أوروبا».
ورأى أنّ «نزع سلاح أوكرانيا من شأنه أنْ ينقذها من الألاعيب الجيوسياسية الدموية التي تديرها قوى أجنبية»، مشيرًا في الوقت نفسه إلى أنّ «النُّخب الغربية تواصل سعيها إلى الانتقام من روسيا كرد على إخفاقاتها السابقة».
وجاء تصريح ميدفيديف بعديوم من اتهام المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، الدول الأوروبية بـ«إنفاق مبالغ طائلة على الأسلحة لتأجيج الحرب في أوكرانيا».
ونقلت وكالات أنباء روسية عن بيسكوف قوله إنّه «من الصعب جدًّا التنبّؤ بأيّ شيء في ظل هذه الحال الانفعالية التي تكاد تكون لا عقلانية، والتي تسود القارّة الأوروبية».